



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة الثالثة والثلاثون

روما، إيطاليا، 9-13 مايو/أيار 2016

تمكين صغار المزارعين والنساء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

موجز

الزراعة قطاع اقتصادي واجتماعي حيوي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وهي تساهم بمعدل 14 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء البلدان الغنية بالنفط) وتوفّر وظائف ومدخيل لنسبة 38 في المائة من سكان الإقليم الناشطين اقتصادياً. وتوفّر الزراعة الصغيرة النطاق أكثر من 80 في المائة من الإنتاج الزراعي وتضطلع بدور مهم في مجال الأمن الغذائي، والتخفيف من الفقر، وفي الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويظهر تطوّر الزراعة الصغيرة النطاق في الإقليم وجود العديد من الأنماط التي لوحظت في بلدان نامية أخرى. ويتزايد عدد أصحاب الحيازات الصغيرة فيما تتقلص أحجام الحيازات. وتحظى النساء بنصيب كبير من القوى العاملة في قطاع الزراعة، إلا أنّ نفاذهنّ إلى ملكية الأراضي وغيرها من الخدمات لا يزال مقيداً بشدّة. ويسهم إلى حدّ كبير تقدّم سن المزارعين، والنفاذ المحدود إلى الحماية الاجتماعية، والأصول، والخدمات المالية، والأسواق، وخدمات الإرشاد الفعّالة، وضعف منظمات المزارعين، في وضع معوّقات أمام تطوّر الزراعة الصغيرة النطاق والحدّ من الفرص المتاحة لعمل الشباب في الزراعة. وبالرغم من القيود المتعددة التي تواجهها الزراعة الصغيرة النطاق، إلا أنّها لا تزال قادرة على أداء دور مهم في مجال الأمن الغذائي، والنمو الاقتصادي، والتخفيف من الفقر، وهي قادرة على استحداث وظائف لائقة للنساء والرجال في المناطق الريفية. واستناداً إلى آخر الدراسات والمشاورات الإقليمية بشأن الزراعة الأسرية والزراعة الصغيرة النطاق، تقدّم هذه الوثيقة جدول أعمال لدعم التنمية المستدامة للزراعة الصغيرة النطاق في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.



يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

التوجيهات المطلوبة من المؤتمر الإقليمي

- 1- يرحب بالمشاورات الإقليمية الواسعة النطاق التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة مع البلدان الأعضاء لصياغة برنامج عمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة للزراعة الصغيرة النطاق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.
- 2- المصادقة على برنامج العمل ودعوة البلدان إلى وضع خطط عمل وطنية شاملة لتنفيذه بدعم من منظمة الأغذية والزراعة والشركاء.

أولاً - مقدمة

- 1- يعيش سكان العالم البالغ عددهم نحو 7.2 مليار نسمة من نظم الإنتاج الزراعي التي تتمثل بأكثر من 570 مليون مزرعة حول العالم. وتمثل الزراعة الصغيرة النطاق غالبية نظم الزراعة في العالم. ويحظى 73 في المائة من المزارعين على الصعيد العالمي بأقل من هكتار واحد من الأراضي، في حين يحظى 85 في المائة منهم بأقل من هكتارين من الأراضي. ويساهم أصحاب الحيازات الصغيرة بحصة كبيرة من الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، ويضطلعون بدور أساسي لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي واستحداث الوظائف والتخفيف من حدة الفقر.
- 2- وفي وقت تشير التقديرات إلى أن عدد سكان العالم سيبلغ 9 مليارات نسمة بحلول عام 2030، تبرز تساؤلات بشأن ما إذا كان لا يزال باستطاعة الزراعة الصغيرة النطاق أداء دور رئيسي في تغذية العالم وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتسم هذه التساؤلات بأهمية خاصة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، حيث يعتبر النمو السكاني من الأعلى في العالم، وحيث يضطلع أصحاب الحيازات الصغيرة بدور حيوي في تنمية الزراعة، إلا أن الإقليم يواجه تحديات جسيمة، ليس أقلها ندرة الموارد الطبيعية وهشاشتها والتهديدات الناشئة عن تغيير المناخ.
- 3- وتسعى هذه الوثيقة إلى معالجة هذه المسائل وإلى وضع إطار للعمل من أجل دعم تطوير الزراعة الصغيرة النطاق لتحقيق التنمية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتستند الوثيقة إلى استنتاجات خلصت إليها دراسات حديثة أجريت مؤخراً في مصر ولبنان وموريتانيا والمغرب وتونس والسودان، وإلى عدد من المشاورات الإقليمية بشأن الزراعة الأسرية والزراعة الصغيرة النطاق. وتتمحور الوثيقة حول ثلاثة أقسام رئيسية. ويستعرض القسم الأول الاتجاهات الرئيسية التي أثرت على تطور الزراعة الصغيرة النطاق؛ ويحلل القسم الثاني التحديات الرئيسية التي تواجهها التنمية المستدامة للزراعة الصغيرة النطاق؛ ويوجز القسم الثالث جدول الأعمال للتنمية المستدامة والشاملة للزراعة الصغيرة النطاق.

4- ولا يتوفّر تعريف بسيط للزراعة الصغيرة النطاق. فالمزارع الصغيرة متنوّعة ومعقّدة للغاية حتى ضمن المنطقة الجغرافية نفسها. وغالباً ما يشير مصطلح "الصغيرة" إلى حجم الأراضي، ولكنّ تعريف الزراعة الصغيرة النطاق يمكن أن يتصل أيضاً برأس المال المستثمر أو بإيراداته أو بالأسرة من حيث الإدارة واليد العاملة. وتتبع هذه الوثيقة التوافق بين الخبراء وتستخدم الحيّزة الصغيرة الحجم بالإجابة عن الزراعة الصغيرة النطاق والزراعة الأسرية¹. وسوف تُستخدم هذه المصطلحات دون تمييز في ما يلي.

ثانياً- الاتجاهات الرئيسية التي تؤثر على الزراعة الصغيرة النطاق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

5- ترتبط الأدوار الراهنة والمتوقّعة للزراعة الصغيرة النطاق في مجال الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على نحو وثيق بالاتجاهات التي تحدّد معالم حالة الأمن الغذائي والتحوّل في قطاع الزراعة، في السياق الواسع للتنمية الاقتصادية. وتنبثق خمسة اتجاهات رئيسية عن عملية الاستعراض الواسعة النطاق التي جرت في سياق المبادرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة: تضاؤل الموارد المائية وتغيّر السياق الإقليمي للأمن الغذائي؛ استمرار الفقر المدقع في المناطق الريفية بالرغم من التقدّم الاقتصادي الذي أحرزه الإقليم؛ التحوّل في قطاع الزراعة والدور المتزايد للزراعة الصغيرة النطاق؛ تنامي دور النساء في القوى العاملة في قطاع الزراعة؛ والبطالة والهجرة في صفوف الشباب.

تضاؤل الموارد المائية وتغيّر السياق الإقليمي للأمن الغذائي

6- ويتسم إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بمعدلات عالية من النمو السكاني (2 في المائة في السنة مقارنة بالمعدّل العالمي البالغ 1.2 في المائة) وهشاشة موارده الطبيعية. ويتوقّع أن يصل عدد سكان الإقليم المقدّر حالياً بنحو 400 مليون نسمة إلى 600 مليون نسمة بحلول عام 2050. ويسجّل كلّ من توفّر المياه العذبة والأراضي للفرد الواحد أدنى المستويات في العالم بنسبة 10 في المائة و20 في المائة فقط من المعدّل العالمي، على التوالي.

7- وحقق أربعة عشر بلداً في الإقليم الغاية الخاصة بالجوع من أهداف التنمية للألفية، غير أنّ الإقليم ككلّ شهد تراجعاً دراماتيكياً في جهوده لمكافحة الجوع. فقد ازداد معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بأكثر من الضعف منذ الفترة 1991-1992، وذلك بسبب النزاعات والأزمات الممتدة في المقام الأوّل. ورغم ارتفاع معدّل المتناول من السعرات الحرارية، إلّا أنّ الإقليم لا يزال يعاني من أشكال متعددة من سوء التغذية، تمتد من سوء التغذية المزمن وصولاً إلى السمنة.

¹ منظمة الأغذية والزراعة 2013. إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: نتيجة الحوار الإقليمي بشأن الزراعة الأسرية.

8- وسيؤدي النمو السكاني، إلى جانب تزايد التحضر وتغيّر أنماط الاستهلاك إلى زيادة الطلب على الأغذية وانخفاض توفر الأراضي والمياه. ويستورد الإقليم في الأساس 50 في المائة من السعرات الحرارية التي يستهلكها. وتشير الاتجاهات في إنتاج الأغذية واستهلاكها إلى اعتماد إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أكثر فأكثر على مصادر خارجية لإمداداته من الأغذية الأساسية. وتنفق تسعة بلدان في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وهي مصر والعراق وإيران والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسودان واليمن، أكثر من 20 في المائة من عائداتها من الصادرات على الواردات الغذائية.

9- وإنّ اعتماد بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا الشديد والمتزايد على واردات السلع الغذائية الأساسية يجعلها عرضة إلى حد كبير للتقلبات في الأسعار الدولية للمواد الغذائية وللقبوض المفروضة على الإمدادات الغذائية. وولد ذلك أيضاً تساؤلات بشأن إمكانات قطاع الزراعة المحلي، ولا سيما إمكانات أصحاب الحيازات الصغيرة، لزيادة الإنتاج والإنتاجية وللإضطلاع بدور أهم في ضمان الأمن الغذائي والتغذية في الإقليم.

استمرار الفقر المدقع في المناطق الريفية

10- يعيش ثلاث وأربعون في المائة من سكان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في مناطق ريفية[□]. وبالرغم من التقدم الذي أحرزته جميع بلدان الإقليم تقريباً، إلا أنّ الفقر في المناطق الريفية لا يزال مستشرياً على نطاق واسع في الإقليم، وهو مرتبط على نحو وثيق بأنواع نظم الزراعة وسبل كسب العيش. وينتشر الفقر بصورة خاصة في المرتفعات والأراضي الجافة والنظم الرعوية.

الجدول 1: نظم الزراعة الرئيسية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

انتشار الفقر	سبل المعيشة الرئيسية	النسبة المئوية من الإقليم		نظم الزراعة
		السكان المزارعون	مساحة الأرض	
معتدل	الفاكهة، الخضار، المحاصيل النقدية	17	2	الزراعة المروية
كثيف	الحبوب، البقول، الأغنام، خارج المزرعة	30	7	الزراعة المختلطة في المرتفعات
معتدل	محاصيل الأشجار، الحبوب، البقول، خارج المزرعة	18	2	الزراعة المختلطة البعلية
كثيف	الحبوب، الأغنام، العمل خارج المزرعة	14	4	الزراعة المختلطة في الأراضي الجافة
كثيف	الجمال، الأغنام، العمل خارج المزرعة	9	23	الزراعة الرعوية
محدود	الجمال، الأغنام، العمل خارج المزرعة	5	62	الزراعة في المناطق القاحلة

المصدر: المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة في الشرق الأدنى (2015): نحو استراتيجية تعاونية بشأن الإدارة المستدامة للمياه المستخدمة في الزراعة والأمن الغذائي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. النسخة الثانية، منظمة الأغذية والزراعة 2015

11- تعتبر نسبة السكان الريفيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني أكبر بكثير في المناطق الريفية أكثر منها في المناطق الحضرية، وقد اتسعت الثغرة بينهما في سائر البلدان تقريباً. ويرتبط أيضاً ارتفاع معدل انتشار الفقر في المناطق الريفية على نحو وثيق بالنفاذ المحدود إلى الأصول، والتعليم، والصحة، والأراضي والمياه، والقروض، وكذلك إلى البنية التحتية والحماية الاجتماعية. ويُعتبر صغار المزارعين الذين لا يحظون بإمكانية النفاذ إلى مصدر للري، ومشترى الأغذية الصافون من أفقر المجموعات السكانية في الإقليم.

12- ومع أن الفقر يمثل تحدياً إلا، أنه قد يشكل فرصة أيضاً. فالعدد الكبير من الفقراء في المناطق الريفية والحضرية يمثل سوقاً داخلية كبرى محتملة للزراعة الصغيرة النطاق وللأعمال التجارية الزراعية. ومن شأن تسخير هذه الإمكانيات أن يحدث نمواً اقتصادياً سريعاً يسهم بالتالي في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل، والتخفيف من حدة الفقر، وكذلك الإبطاء من حركة الهجرة.

التحوّل في قطاع الزراعة والدور المتزايد للزراعة الصغيرة النطاق

13- يمثل قطاع الزراعة، بما في ذلك الثروة الحيوانية، ركيزة رئيسية تقوم عليها اقتصادات إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وفي عام 2012، ساهم القطاع في نحو 50 في المائة من الإمدادات الغذائية، وفي 13 في المائة كمدّل من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، وفي 34 في المائة من فرص العمل؛ وتساهم الزراعة بصورة كبيرة في عائدات التصدير في عدد من بلدان الإقليم، وهي المصدر الرئيسي لسبل عيش سكان الريف في معظم البلدان. غير أن هناك تنوع لافت بين البلدان. فمساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في السودان وسورية تفوق 20 في المائة؛ وتمثل هذه المساهمة أكثر من 10 في المائة في مصر وإيران وموريتانيا والمغرب، فيما تزيد عن 5 في المائة في الجزائر والعراق وتونس واليمن.

14- وشهد نصيب الزراعة في اقتصادات الإقليم السريعة التوسّع تراجعاً مستمراً نتيجة التحديث والتحضر، وبفعل أهمية قطاعي النفط والمعادن. وتمثّل حصة قطاع الزراعة في عام 2014 فقط نصف المستوى الذي سجّله قبل عقدين من الزمن. وفي الوقت نفسه، كان الإنتاج الزراعي في تزايد مستمر خلال العقدين الأخيرين، بمدّل 3-4 في المائة في السنة. ويتسق هذا التطور مع "مسار التحوّل التقليدي" الذي برز تاريخياً في أقاليم أخرى³.

15- ويشير التراجع في مساهمة الزراعة في الاقتصاد وفرص العمل إلى أن البطالة والهجرة قد تصبحان السمة الدائمة للسياق الاجتماعي والاقتصادي في الإقليم، ما لم تُوفّر فرص عمل جديدة في القطاعات الريفية والحضرية بوتيرة مرتفعة بما يكفي لاستيعاب القوى العاملة التي كانت تعمل في قطاع الزراعة.

³ البنك الدولي (2008)

16- ولا تلاحظ النظم الإحصائية في بلدان الإقليم الزراعة الصغيرة النطاق كما ينبغي، ولا يوجد تعريف أو توصيف موحد لصغار المزارعين على مستوى الإقليم. وفي مصر، حدّد صانعو السياسات 3 فدادين على أنّها الحد الأدنى لأصحاب الحيازات الصغيرة لأنهم معفيون من الضرائب على الأراضي الزراعية؛ وارتفعت هذه الفئة من أصحاب الحيازات من 77.9 في المائة إلى 84.3 في المائة، مقارنة مع العدد الإجمالي لأصحاب الحيازات في مصر بين مسح عام 1990 ومسح عام 2010؛ في حين انخفض معدل مساحات الحيازة من 1.14 إلى 0.91 فدان. وفي لبنان، يمتد 70 في المائة من المزارع على مساحة تقل عن 10 ديم، فيما يمتد 0.8 في المائة من المزارع على مساحة تتجاوز 200 ديم. والزراعة الصغيرة النطاق في موريتانيا هي الزراعة البعلية التقليدية والزراعة المروية، وتضم المزارع الكبرى في المغرب أكثر من 50 هكتاراً من أراضي الزراعة البعلية و20 هكتاراً من الأراضي المروية. وفي تونس، يتكوّن 78 في المائة من مجموع المزارع من مزارع أسرية تمتد غالبيتها على أكثر من 10 هكتارات. وتعتبر في السودان الزراعة البعلية الصغيرة النطاق الشكل التقليدي من أشكال الزراعة.

17- وتوفّر الزراعة الصغيرة النطاق أكثر من 80 في المائة من الإنتاج الزراعي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتشكّل المزارع التي تقلّ مساحتها عن هكتار واحد 60 في المائة من إجمالي الحيازات. وتمثّل المزارع الأسرية التي تقلّ مساحتها عن خمسة هكتارات 84.2 في المائة كمعدّل من إجمالي الحيازات، إنما تتحكّم بنسبة 25.3 في المائة فقط من الأراضي المزروعة، وذلك في ثماني بلدان شملها المسح في إطار المبادرة الإقليمية للزراعة الصغيرة النطاق، وهي الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وقطر وتونس واليمن. وانخفض حجم حيازة الأراضي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا خلال العقود الماضية بموازاة ارتفاع عدد صغار المزارعين على الرغم من توسّع الأراضي الزراعية الإجمالية.

18- ويعتبر التعايش بين الزراعة الصغيرة النطاق والمزارع الكبرى والحديثة في أغلب الأحيان واقعاً ملموساً في معظم بلدان الإقليم. وتستحوذ المزارع الكبرى على نسبة عالية من الأراضي المزروعة، لكن هناك اختلافات ملحوظة بين البلدان تتعلّق بكثافة السكان على نحو خاص. وفيما يميل المزارعون الأسريون إلى الإنتاج لأغراض الاستهلاك الذاتي والأسواق المحلية، تميل المزارع الحديثة الكبرى إلى الإنتاج للأسواق الوطنية وأسواق التصدير على حدّ سواء. وتميل كذلك إلى تحقيق إنتاجية أعلى للعامل الواحد وإلى جني أرباح أكبر. وفي المغرب، تكسب المزارع الحديثة والكبرى عادة نحو 9 أضعاف ما تكسبه المزارع الأسرية التقليدية كمتوسط للهكتار الواحد.

19- ويطرح التباين في الأداء بين النظامين معضلة رئيسية بالنسبة إلى تفضيل الإنتاج لأغراض السوق وعائدات التصدير على حساب تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص للعمل. وإنّ سياسات التكيف الهيكلي والتحرير الاقتصادي التي أثبتت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أعطت الأفضلية للمزارع الكبرى، من خلال تحسين النفاذ إلى الأراضي والمياه والقروض.

20- إلا أن التركيز المتزايد على الدور الإيجابي الذي أدته الزراعة الأسرية ويمكن أن تؤديه في مجال الأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر، وتوفير فرص العمل، يطرح صعوبات أمام هذه الرؤية. فضلاً عن ذلك، يتاح حالياً قدر أكبر من المعلومات بشأن الأداء المتعدد الوظائف للزراعة الصغيرة النطاق، والتكامل الاجتماعي والاقتصادي، والأبعاد البيئية والثقافية، ما يبيّن أن الاستثمارات في الزراعة الصغيرة النطاق ستعود بالمنفعة على البيئة وعلى الاقتصاد العالمي لبعض البلدان في الإقليم. وقد أصبحت الزراعة الصغيرة النطاق أولوية في مصر والمغرب.

دور المساواة بين الجنسين في الزراعة الصغيرة النطاق

21- لا يتم في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا توثيق نصيب النساء بوصفهنّ مالكات للأراضي ولا مشاركتهنّ في الزراعة الصغيرة النطاق، والاعتراف بها على النحو اللازم. ويُنظر عادة إلى النساء العاملات في مجال الزراعة كعمالة أسرية غير مأجورة لا تشملها الإحصاءات في معظم الأحيان. ورغم هذه القيود، تشير البيانات المتاحة إلى زيادة لافتة في نصيب النساء من القوى العاملة الزراعية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، من 34 في المائة في عام 1995 إلى 45 في المائة تقريباً في عام 2011، فيما تراجعت مساهمة الرجال إلى حد كبير من 66 إلى 55 في المائة خلال الفترة نفسها. وفي عدد من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يفوق نصيب النساء العاملات في قطاع الزراعة نصيب الرجال العاملين في هذا القطاع.

22- وغالباً ما تشارك النساء في أنشطة الزراعة الأسرية اليدوية، لا سيما في أنشطة الإنتاج، والتخزين، والتجهيز، وتربية الحيوانات، وبصورة أقل في التسويق. كما يشاركن في أنشطة الحصاد بمساعدة أبنائهنّ في أغلب الأحيان.

23- وتشير دراسات عديدة إلى أن النساء نادراً ما يمتلكن أراض خاصة بهنّ في الإقليم: إذ تبلغ على سبيل المثال نسبة النساء مالكات الأراضي 6.4 في المائة في تونس، و4.4 في المائة في المغرب، و4.1 في المائة في الجزائر، و4 في المائة في مصر، و3 في المائة في الأردن، و0.8 في المائة في المملكة العربية السعودية. وثلاثة أرباع النساء هؤلاء هنّ من أصحاب الحيازات الصغيرة. وحين تملك النساء الأراضي، فإنهنّ يملن إلى توزيع حقوقهنّ في الأراضي مقابل الحصول على حصة من إيراداتها. وفي العموم، تميل المزارع التي تملكها النساء إلى أن تكون أصغر حجماً وأقل جودة مقارنة مع تلك المملوكة للرجال. وتتحمّل قوانين الإرث والأعراف الاجتماعية إلى حدّ كبير مسؤولية انخفاض نسبة تملك النساء للأراضي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتطرح تجزئة الأراضي مشكلة خاصة بالنسبة إلى النساء اللواتي تمنعهنّ العادات الاجتماعية من التنقل بين قطع الأرض التي قد تبعد الواحدة منها عن الأخرى.

24- وتواجه كذلك النساء صعوبات أكثر من الرجال في الحصول على القروض. ويبرز عادة شرط موافقة الزوج وهو أمر قد لا يكون مضموناً؛ وتعتبر الأمية عائقاً آخر أمام النساء المسنات تحديداً؛ ويتعين في أغلب الأحيان على النساء تكوين جمعيات للحصول على القروض، إلا أن هذا الشرط التنظيمي يهدر الوقت ويتطلب مساعدة خارجية.

25- وبإمكان النساء في المناطق الريفية النفاذ بشكل محدود إلى خدمات الإرشاد. وتفتقر معظم برامج الإرشاد إلى موظفين مؤهلين كما أن قدراتها محدودة لمراعاة الاعتبارات الجنسانية في السياسات والبرامج واستراتيجيات التنفيذ. ولم يراع تصميم العديد من برامج الإرشاد المعوقات الثقافية والزمنية التي تواجهها النساء. ونتيجة لذلك، تُعتبر فرص النساء في التعبير عن احتياجاتهن وتلبيتها أقل من الفرص المتاحة للرجال.

البطالة في صفوف الشباب وتقدم سن المزارعين والهجرة من الريف إلى المدن

26- رغم تحسّن الظروف الاقتصادية، لا تزال البطالة في صفوف الشباب مبعثاً للقلق في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وما بعده. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن البطالة لدى الشباب في الإقليم قد بلغت 28.3 في المائة في عام 2012 ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى أكثر من 30 في المائة بحلول عام 2018. وتسجل البطالة نسباً أكثر حدة في صفوف الشابات حيث كانت تبلغ في المتوسط 43.6 في المائة في عام 2014.

27- وتعتبر البطالة في صفوف الشباب في المناطق الريفية ونزوح هؤلاء الشباب من الظواهر الشائعة في الإقليم. فغياب السياسات الفعّالة التي تعزز التنمية الريفية المتكاملة، وتدعم الزراعة الصغيرة النطاق والأعمال التجارية في المناطق الريفية، وتعالج احتياجات الشباب، هو من الأسباب الجذرية للبطالة والهجرة لدى الشباب في الأرياف.

28- وعلى سبيل المثال، لا ينطبق قانون العمل في العموم على الزراعة، لا سيما على المنتجين الزراعيين الذين يعملون لحسابهم الخاص. وقد لا يكون العاملون الزراعيون على بيّنة تامة من قوانين العمل الخاصة بالزراعة، إن كانت موجودة. ونتيجة لذلك، تحرم أعداد كبيرة من المزارعين والعاملين في قطاع الزراعة من الاستفادة من حقوق العمل ومن أية أشكال أخرى من الحماية الاجتماعية.

29- ويعتبر غياب الضمان الاجتماعي محفزاً رئيسياً يحدو بالمزارعين إلى مواصلة نشاطهم لأطول فترة ممكنة، ما يعيق بدوره التعاقب السلس بين الأجيال، ويسهم في تنامي البطالة في صفوف الشباب في المناطق الريفية، ويحرم قطاع الزراعة من قوى عاملة أكثر إنتاجية ومهارة. ففي مصر على سبيل المثال، يتراجع معدّل المجموعات العمرية للملكي الأراضي ما دون سن الخامسة والأربعين نسبة إلى المجموعات العمرية لمن هم ما فوق سن الخمسين وهذا الاتجاه هو السائد على مستوى الإقليم.

30- ويعتبر عموماً الكساد الاقتصادي في القطاع الريفي في الإقليم، وغياب فرص العمل اللائق على مستوى الأنشطة المنفذة في المزارع وخارجها للشباب الذين حصلوا مستويات أفضل من التعليم والذين لديهم تطلعات كبيرة، القوة المحركة الرئيسية للهجرة في الإقليم. ويمثل الشرق الأدنى وشمال أفريقيا المصدر لـ20 مليون مهاجر من الجيل الأول، يعيش نصفهم اليوم في بلد آخر من بلدان الإقليم فيما يقطن الباقون منهم في أوروبا بالدرجة الأولى.

31- وتعدّ اتجاهات البطالة والهجرة لدى الشباب من بين أهم العناصر التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاستقرار في الإقليم. ويرجح أن تتفاقم هذه الاتجاهات بفعل ندرة المياه وآثار تغيير المناخ وتواتر موجات الجفاف والآثار التسلسلية للآزمات والنزاعات في الإقليم على النمو الاقتصادي والأمن الغذائي.

32- ويمكن للتنمية المستدامة للزراعة الصغيرة النطاق أن تؤدي دوراً مهماً في الحدّ من البطالة والهجرة في صفوف الشباب. ويقتضي ذلك تنفيذ مجموعة من السياسات المتكاملة لتسخير إمكانات أصحاب الحيازات الصغيرة لكي يضطلعوا بدور مركزي في نظم الأغذية وسلاسل القيمة، وكذلك لإحداث تحوّل في الاستثمارات العامة من أجل تصنيف المناطق الريفية حسب الأولوية ولتحسين البنى التحتية والنفوذ إلى الصحة والتعليم والتدريب المهني والبحوث والإرشاد.

ثالثاً- التحديات الهيكلية التي تواجه الزراعة الصغيرة النطاق

في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

33- حدّدت الحوارات الإقليمية التي شملت الزراعة الأسرية والزراعة الصغيرة النطاق والدراسات التي أُجريت في البلدان التي تركز عليها العمل ستة تحديات رئيسية تواجه التنمية المستدامة للزراعة الصغيرة النطاق، ألا وهي إدارة الموارد الطبيعية وتغيير المناخ؛ الحصول على القروض وموارد الاستثمار؛ النفوذ إلى الأسواق وسلاسل القيمة؛ الحصول على الحماية الاجتماعية؛ الحوكمة والمؤسسات؛ والبحوث والإرشاد.

إدارة الموارد الطبيعية وتغيير المناخ

34- تشكّل المياه عاملاً ملزماً للإنتاج الزراعي في الإقليم. ويتوقّع أن يؤدي تغيير المناخ إلى زيادة الطبيعة القاحلة للإقليم، وحدوث الجفاف، وانخفاض إمدادات المياه الجوفية. وتتمثّل الآثار المحتملة بانخفاض الغلال وارتفاع مستويات الملوحة والتصحر.

- 35- وقد بدأت المزارع في الإقليم تتكيف مع ارتفاع درجات الحرارة من خلال تعديل أوقات الزراعة، مستفيدة في ذلك من قرون من التجارب المتراكمة. غير أنه لا بد للقطاعين العام والخاص من الاستثمار في مجال البحوث والتطوير والإرشاد لدعم جهود إدخال ونشر أصناف جديدة أكثر قدرة على مقاومة الحرارة، وتعزيز الممارسات الزراعية الجيدة، وتطبيق كل من الإنذار المبكر بشأن الجفاف وخطط التأهب.
- 36- كما ينبغي اتخاذ تدابير للحماية الاجتماعية قائمة على الإدارة السليمة للمخاطر من أجل التخفيف من آثار تغيير المناخ على مداخل صغار المزارعين، وفي الظروف القصوى، دعم انسحاب المزارعين المعرضين للمخاطر من قطاع الزراعة.

الحصول على القروض وموارد الاستثمار

- 37- اعتبر الحوار الإقليمي بشأن الزراعة الأسرية أن الحصول على التمويل هو أهم عائق أمام المزارعين الأسريين في الإقليم. فالقروض لأغراض الزراعة منخفضة جداً في العموم مقارنة مع القروض المخصصة لسائر المجالات الاقتصادية الأخرى. وفي مصر والمغرب والسودان، وهي ثلاثة بلدان زراعية كبرى، لا يتجاوز نصيب الزراعة من القروض (مع تعديله بحسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي) خمس المعدل للاقتصاد ككل. وتقل هذه البيانات من حجم المشكلة التي يواجهها المزارعون الأسريون لأن نسبة كبيرة من القروض الزراعية تُخصص للمزارع الحديثة الكبرى.
- 38- وإضافة إلى ذلك، لا تتلاءم المؤسسات المالية والأدوات الائتمانية والإجراءات المصرفية القائمة مع احتياجات صغار المزارعين الأسريين. ويكون عادة صغار المزارعين عاجزين عن توفير الضمانات والكفالات التي تتطلبها البنوك لمنح القروض، بسبب افتقار العديد من هؤلاء المزارعين إلى سندات موثقة لملكية الأراضي. ويكون حجم القروض التي يصبو إليها فرادى المزارعين الأسريين صغيراً في معظم الأحيان ولا يخدم مصلحة البنوك. وعلاوة على ذلك، يعتبر النظام المصرفي أن الزراعة محفوفة بالمخاطر ويتلافى بالتالي إقراض صغار المزارعين، وينطبق الأمر نفسه على التأمين. إلا أن هناك عدّة تجارب إيجابية في مجال القروض الريفية في الإقليم، كما هو الحال في الجزائر ومصر ولبنان والمغرب والسودان.

النفاز إلى الأسواق وسلاسل القيمة

- 39- شدّد الحوار الإقليمي بشأن الزراعة الأسرية في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على أهمية نفاذ صغار المزارعين إلى الأسواق وكذلك على أهمية الحفاظ على قيمة مضافة أكبر على مستوى المزرعة. وهناك مجموعة متنوّعة من التجارب في الإقليم في ما يتعلق بنفاذ المزارعين إلى الأسواق. وفي حين أن معظم بلدان الإقليم تحظى بحوافز محدّدة للمحاصيل الاستراتيجية، لا سيّما القمح، تحظى النظم والسلع الزراعية الأخرى بقليل

من الدعم. ويوصى باعتماد نهج مناطقي لنظم الأغذية. فمن شأن الإنتاج المحلي لأغراض الاستهلاك المحلي أن يولد قيمة مضافة على المستوى المحلي أيضاً وأن يخلق فرص عمل جديدة.

40- وتشمل المعوقات أمام النفاذ إلى الأسواق سوء تنظيم أسواق الجملة الداخلية والمسائل المتعلقة بجودة المنتجات ومطابقتها للمعايير المطلوبة، وسوء التخزين، وضعف البنية التحتية للنقل وصولاً إلى مشاكل التجهيز، مما يتسبب بفقدان كميات كبيرة من الأغذية.

41- وينبغي أن تراعي نهج نفاذ أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق، الأسواق الداخلية والدولية على السواء. وتشمل أفضل الممارسات السياسات التي تشجع الممارسات الزراعية الجيدة، وتحسن جودة المنتجات لأغراض النظم الغذائية المحلية والصادرات معاً، وتعزز منظمات المنتجين لتحسين قوة التفاوض لدى المزارعين وتوطد الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تنظيم الأسواق المحلية.

42- ويمكن أن تشكل الزراعة التعاقدية التي تجمع كبار وصغار المزارعين مساراً فعالاً لربط الزراعة الصغيرة النطاق بأسواق التصدير، شرط أن تكون مبنية على شراكة عادلة وألا تكون وسيلة لنقل المخاطر من الشركات الكبرى إلى المزارعين الأسريين. وهناك عدد من التجارب في مجال الزراعة التعاقدية في الإقليم، بما في ذلك في مصر والمغرب وتونس. ولا بد من توثيق هذه التجارب وتحليلها وتوسيع نطاق آثارها الإيجابية.

الحماية الاجتماعية

43- لطالما اعتمدت بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تقليدياً بشدة على استخدام الإعانات للأغذية ولأسعار الوقود. ومثلت برامج النقد مقابل الغذاء التي قادتها الحكومات والقسائم الغذائية والتحويلات النقدية أو العينية 12.5 في المائة فقط من الإنفاق العام على شبكات الأمان الاجتماعي في عام 2010. وتعود برامج شبكات الأمان هذه بالمنفعة على فقراء الريف وتحسن الأمن الغذائي للأسر، ولكنها لا تسهم فعلياً في عملية بناء الأصول أو توليد مداخيل مستدامة للفقراء.

44- وقد باشرت الحكومات عملية إصلاح إعاناتها الغذائية وهي تنتقل حالياً بصورة تدريجية نحو برامج التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة الموجهة بشكل أكبر مع التركيز على بناء الأصول وتمكين المرأة. ويعتبر برنامج تيسير في المغرب وبرنامج تكافل في مصر مثالين عن هذا النوع من البرامج. واستكمل عدد من هذه البرامج باستثمارات مهمة من أجل تعزيز عملية توفير الخدمات العامة وجودتها من خلال مبادرات لتدعيم الإنتاجية. ومع أن التحويلات النقدية تشكل وسائل ممتازة لإخراج السكان من حلقة الفقر ومن حالة التوتر والضعف التي يعيشون فيها، إلا أنها لا تستطيع لوحدها أن تضمن كسر حلقة الفقر وينبغي لذلك أن تدمج في استراتيجيات شاملة أكثر للتنمية الريفية.

الحكومة والمؤسسات

45- إن غياب سندات الملكية القانونية لصغار المزارعين الأسريين يعيق حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على القروض ويقلل من فرص الاستثمار. ويُعتبر النفاذ المحدود إلى الأراضي ومواردها الطبيعية من أكبر المعوقات التي يواجهها صغار المزارعين في الإقليم⁶؛ ورغم إجراء إصلاحات زراعية في بلدان عدة مثل مصر وتونس، إلا أن امتلاك صغار المزارعين للأراضي ما زال يخضع لقيود كثيرة. ولا تزال الأراضي في بعض البلدان مملوكة قانونياً للدولة ويُعتبر المزارعون مستأجرين لها، بالرغم من أنهم لا يملكون في معظم الأحيان الوثيقة القانونية التي تثبت ذلك. وتساهم قوانين الإرث التي تقسم الأراضي على الورثة من الأبناء، وعدم وجود أسواق حسنة الأداء للأراضي بما يتيح تجميعها، في تفاقم التجزئة والمشاكل المتصلة بملكية الأراضي.

46- وتعتبر الأراضي الرعوية حيوية بالنسبة إلى سبل معيشة الرعاة؛ فمن دون المراعي، لا يمكنهم تغذية حيواناتهم ولا زراعة محاصيل الكفاف. ويُعتبر تملك الأراضي أساسياً لتأمين الرعي المستدام وبالتالي سبل معيشة الرعاة. ويشكل ضمان الحقوق في الأراضي أمراً حاسماً لإعادة تنشيط الاقتصاد الريفي.

47- ويفسر عدم وجود وضع محدد للزراعة الصغيرة النطاق، وغياب الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحفز الإجراءات الجماعية القوية ضعف منظمات المنتجين والتعاونيات والمجتمع المدني في الإقليم، مقارنة مع أقاليم أخرى، مثل أمريكا اللاتينية. ومن شأن تعزيز منظمات المزارعين أن يشكل وسيلة فعالة لمعالجة المشاكل الناجمة عن العدد الكبير للمزارع الأسرية الصغيرة المشتتة، وذلك عبر تحقيق وفورات الحجم وتيسير النفاذ إلى الأسواق والقروض والتكنولوجيا.

48- ويمكن أن تكون منظمات المنتجين، حينما تنظم بصورة فعالة، وسيلة قوية لإيصال صوت أصحاب الحيازات الصغيرة وشريكاً فعالاً للحكومات والشركاء في التنمية. وتترك البلدان في الإقليم أكثر فأكثر أهمية منظمات المنتجين كما اتضح ذلك من خلال إصلاح التعاونيات في مصر وتجربة الخطة الخضراء في المغرب *Maroc Plan Vert* من بين جملة تجارب أخرى.

الإنتاجية الزراعية والبحوث والإرشاد

49- تمثل زيادة إنتاجية الزراعة الصغيرة النطاق، بما في ذلك تقليل الفاقد، مساهمة مهمة لأصحاب الحيازات الصغيرة للخروج من دوامة الفقر⁴. ولا تعني المكاسب في الإنتاج الزراعي ارتفاع مداخيل المزارعين فحسب، بل تنسحب أيضاً على سائر الاقتصاد من خلال تأثيرات أسعار المواد الغذائية وتأثيرها المضاعف، وهي

⁴ البنك الدولي (2008): تقرير التنمية العالمي لعام 2008. الزراعة من أجل التنمية. البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

تدخلات تحسّن نفاذ أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأراضي، والمهارات، والأسواق، وتحديدًا إلى الأسواق العالية القيمة التي تعزّز منظمات المنتجين وتساهم في تحسين إنتاجية المزارعين ودخلهم.

50- وتسجّل إنتاجية المزارعين الأسريين مستويات متدنية في الإقليم ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم إمكانية النفاذ إلى التكنولوجيا الحديثة الملائمة. وتظهر العديد من الدراسات أنّ عائدات الاستثمار في البحوث الزراعية تكون عادة مرتفعة جداً وتقدر بنسبة 36 في المائة في البلدان العربية. إلا أنّ نسبة استثمارات الإقليم في البحوث لا تتعدى 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، وهي نسبة أقل بكثير من المعدل المسجّل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبالغ نحو 2.4 في المائة، والمعدل المسجّل في بلدان أمريكا اللاتينية⁵ الناجحة والبالغ 1.5 في المائة.

51- وحتى حين تجري البحوث بصورة ناجحة، لا تُنقل نتائجها على النحو الصحيح إلى صغار المزارعين الأسريين. ولا تتلقّى معظم خدمات الإرشاد في الإقليم ما يكفي من التمويل ولا تكون فعالة دائماً. ولا بد من إصلاح خدمات البحوث والإرشاد في الإقليم، فضلاً عن ضرورة تعزيز النماذج الابتكارية والتشاركية لمؤسسات البحوث والإرشاد التي تقوم على نُهج، على غرار المدارس الحقلية للمزارعين، تعتبر أنّ المزارعين يشكلون عامل تغيير وابتكار. ويتطلّب ذلك أيضاً الترويج لخدمات الاتصالات في المناطق الريفية دعماً للابتكار ولتعزيز قدرة المؤسسات الريفية والمزارعين الأسريين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة من أجل الحصول على المعلومات الزراعية وتقاسمها. وإنّ الاستخدام المتكامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية المخصصة لتوفير المعلومات للمزارعين في مصر هو نموذج للممارسات الجيدة التي ينبغي اتباعها في هذا المجال.

52- وينبغي على وجه التحديد تحسين البحوث وخدمات الإرشاد والاتصالات في الريف لمساعدة المزارعين الأسريين على التكيف مع آثار تغيّر المناخ، وتسخير إمكانات الزراعة الإيكولوجية والارتقاء بمستوى اعتماد التكنولوجيا التي تستخدم المياه على نحو مستدام أكثر.

رابعاً- إطار العمل لدعم الزراعة المستدامة الصغيرة النطاق

من أجل تحقيق التنمية الشاملة

53- يؤدي قطاع الزراعة دوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أنّ هذا الدور سيتغيّر مع الوقت بفعل التحوّل الهيكلي في اقتصادات الإقليم ومجتمعاته. وتعتبر الزراعة الصغيرة النطاق الشكل الشائع من أشكال

⁵ منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، البنك الدولي (2009): تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية. البنك الدولي،

الزراعة في الإقليم والمصدر الرئيسي للوظائف. وعلى عكس بعض التوقعات المستخلصة من التجارب في البلدان المتقدمة، فإن أهمية أصحاب الحيازات الصغيرة في الإقليم وفي بعض الأحيان عددهم، لا يتراجعان مع تقدّم البلدان. ويتعيّن على بلدان الإقليم أن تلاحظ هذا الواقع وأن تتولّى وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات تعزّز التنمية المستدامة والشاملة للزراعة الصغيرة النطاق.

54- وفي ظلّ التعقيدات السائدة في الإقليم الذي يتّسم بندرة الموارد الطبيعية وهشاشتها، واحتمال بروز آثار حادة لتغيّر المناخ والنزاعات والأزمات الممتدة، ينبغي أن يهدف برنامج العمل التحوّلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للزراعة الصغيرة النطاق إلى تحسين مساهمة هذه الزراعة في مواجهة تحديات الأمن الغذائي والتخفيف من الفقر، وخفض مستوى البطالة والهجرة في صفوف الشباب، وبناء قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في وجه الصدمات والأزمات.

55- وتشمل الأولوية المقترحة للتدخلات، التي تأخذ في الحسبان التحديات التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة وكذلك أفضل الممارسات، ثمانية محاور رئيسية: الزيادة المستدامة لإنتاجية الزراعة وتنويع الإنتاج الغذائي، النفاذ إلى الأسواق والقروض، سلسلة القيمة للأغذية الزراعية في المناطق الريفية، الاستثمار في الخدمات العامة، الحماية الاجتماعية، توظيف الشباب، تمكين المرأة، الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية للتكيّف مع تغيّر المناخ، والحوكمة والمؤسسات. ويقتضي برنامج العمل هذا وضع المزارعين في صلب عملية تنمية الزراعة عن طريق تعزيز دور منظمات المزارعين؛ ويستدعي أيضاً تحوّلًا في الاستثمارات العامة لصالح القطاع الريفي وجعل البنية التحتية في المناطق الريفية على قدم المساواة مع المناطق الحضرية.

الجدول 2: محاور التدخلات في الزراعة الصغيرة النطاق

الأثر المتوقع	الأنشطة	محاور التدخلات
تحسين الأمن الغذائي والتغذية والتخفيف من الفقر في الريف زيادة إنتاج الزراعة	زيادة توفر التكنولوجيا والخيارات المؤسسية للإنتاج المستدام وحماية البيئة؛ تحسين فعالية مختلف نظم الزراعة؛ تكييف الممارسات الزراعية الجيدة مع نظم الزراعة الإيكولوجية المحلية؛ نشر التكنولوجيا المكيفة من خلال نماذج إرشاد تشاركية وخدمات الاتصالات في الريف؛ تحسين السلوك التغذوي والصحي من خلال التثقيف؛ تنوع الإنتاج الغذائي المحلي وتوفير حوافز لإنتاج واستهلاك الأغذية المغذية والغنية بالفيتامينات؛ إدخال واعتماد ممارسات مستدامة بشأن الفاقد من الأغذية.	الزيادة المستدامة لإنتاجية الزراعة وتنوع الإنتاج الغذائي
الحد من الفقر في المناطق الريفية زيادة الدخل في المناطق الريفية زيادة الإنتاجية	توسيع نطاق خدمات التمويل الريفي لصغار المزارعين؛ تعزيز القروض المتبادلة وإعطاء حوافز للخدمات المصرفية الريفية الحديثة؛ تعزيز ريادة الأعمال ودعم الزراعة بوصفها عملاً تجارياً؛ ربط الأعمال التجارية الزراعية الصغيرة والكبيرة، بما في ذلك من خلال الزراعة التعاقدية؛ برامج بناء القدرات لصغار المنتجين في مجال التسويق؛ تعزيز معايير سلامة الأغذية في الأسواق المحلية وأسواق التصدير؛ تعزيز أدوار منظمات المزارعين.	النفوذ إلى الأسواق والقروض
الحد من الفقر زيادة القيمة المضافة في الزراعة توليد فرص عمل تعزيز جمعيات المزارعين الحد من البطالة والهجرة في صفوف الشباب	إعطاء حوافز لدعم الاستثمارات الخاصة في الأعمال التجارية الزراعية في المناطق الريفية؛ تعزيز نظم الأغذية الفعالة والمستدامة، من خلال تعزيز التكامل والكفاءة على امتداد سلسلة القيمة وتقليل الفاقد والمهدر من الأغذية؛ تدعيم سلاسل القيمة المحلية، وتجهيز وتسويق المنتجات المحلية لتمكين المجتمع؛ تعزيز أدوار التعاونيات وجمعيات المزارعين على مستوى سلاسل القيمة.	سلسلة القيمة للأغذية الزراعية في المناطق الريفية
تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر في المناطق الريفية تعزيز قدرة الفقراء في الأرياف على الصمود. زيادة فرص نفاذ الفقراء إلى رأس المال البشري وإلى الأصول المادية المحسنة	توفير خدمات نوعية في مجال التعليم والصحة والإصحاح للمجتمعات المحلية الريفية؛ تأمين النفاذ إلى البنية التحتية الريفية من قبيل النقل والكهرباء والمياه؛ زيادة الاستثمارات في مجال التخطيط الريفي والحضري.	الاستثمار في الخدمات العامة

<p>تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر في المناطق الريفية</p> <p>الحد من البطالة في صفوف الشباب</p>	<p>تعزيز البرامج النقدية المشروطة وغير المشروطة المرتبطة ببناء الأصول المنتجة (التعليم، الصحة، الأشغال العامة)؛</p> <p>العمل تدريجياً على تعزيز نظم المساهمة التي تغطي حالات محددة من الطوارئ التي تؤثر على رفاة الأسر أو دخلها؛</p> <p>الدعوة إلى إيجاد تأمين اجتماعي فعال (برامج التقاعد...) وآليات للحماية الاجتماعية (شبكات الأمان، قسائم الأغذية، التحويلات النقدية غير المشروطة) لسكان المناطق الريفية.</p>	<p>الحماية الاجتماعية</p>
<p>الحد من الفقر في المناطق الريفية</p> <p>زيادة الفرص المتاحة للشباب واهتمامهم في السياق الريفي وتخفيض مستوى البطالة في صفوف الشباب</p> <p>الحد من الهجرة</p>	<p>دعم تنمية المؤسسات التجارية الصغيرة في المناطق الريفية؛</p> <p>تعزيز وضمان بناء القدرات الموجه نحو دعم ريادة الأعمال لدى الشباب؛</p> <p>دعم البرامج الرامية إلى زيادة حصول الشباب على القروض؛</p> <p>توفير التعليم الرسمي/غير الرسمي لسد الثغرات في المهارات على مستوى الأنشطة الاقتصادية الريفية؛</p> <p>توفير التأمين/شبكة أمان للمزارعين المسنين لتشجيع الشباب على الانخراط في القطاع الزراعي.</p>	<p>عمل الشباب</p>
<p>تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر في المناطق الريفية</p> <p>تعزيز قدرة النساء الريفيات على الصمود</p> <p>تعزيز الدور الاقتصادي للمرأة في الريف</p> <p>الحد من عدم المساواة بين الجنسين</p> <p>زيادة الإنتاج الزراعي</p> <p>استحداث فرص عمل للنساء الريفيات</p>	<p>وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة تعالج أوجه عدم المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية؛</p> <p>زيادة مشاركة المزارعات من النساء في المشاورات بشأن السياسات وفي سوق العمل؛</p> <p>استعراض القوانين والأنظمة القائمة لزيادة فرص نفاذ المرأة إلى الأراضي؛</p> <p>تطبيق برامج تعزز نفاذ المرأة إلى التمويل المتناهي الصغر والقروض والتأمين؛</p> <p>وضع وتنفيذ برامج موجهة لبناء القدرات بهدف تعزيز جهود إضفاء الطابع المهني على التعاونيات والجمعيات النسائية في الأرياف؛</p> <p>تعزيز دور المرأة في مجال التجهيز والتسويق وعلى امتداد سلاسل القيمة؛</p> <p>تعزيز نفاذ المرأة إلى خدمات الإرشاد والاتصالات وتوفير مواد خاصة بالتكنولوجيا والاتصالات مصممة بحيث تراعي احتياجات المرأة؛</p>	<p>تمكين المرأة</p>
<p>تعزيز قدرة الفقراء من سكان الأرياف على الصمود؛</p> <p>تحسين الأمن الغذائي</p> <p>زيادة إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة وإنتاجيتهم</p> <p>تعزيز قدرة صغار المزارعين على الصمود في وجه التغيرات والصدمات.</p>	<p>تحسين التكنولوجيا والممارسات الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية للنظم الإيكولوجية المحلية؛</p> <p>تأمين النفاذ المستدام إلى المياه والأراضي واستخدامهما بشكل سليم؛</p> <p>وضع نظم للإنذار المبكر بشأن الجفاف واستراتيجيات تأهب لمواجهة الجفاف؛</p> <p>وضع استراتيجيات لإدارة المخاطر المتصلة بالكوارث الطبيعية؛</p> <p>نشر المعارف من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته.</p>	<p>الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من أجل التكيف مع تغير المناخ</p>

<p>الحد من الفقر في المناطق الريفية</p> <p><i>التعبير عن وجهات نظر صغار المزارعين بصورة أفضل في عملية اتخاذ القرارات</i></p> <p><i>زيادة القدرات التفاوضية للمزارعين</i></p>	<p>الاعتراف بتعدد الوظائف التي تؤديها الزراعة الصغيرة النطاق (إدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية) وإعداد أدوات إحصائية ومنهجيات وبيانات لفهم وتوصيف الزراعة الصغيرة النطاق على نحو أفضل ، وتوصيفها وقياس مساهمتها</p> <p>تطبيق أطر قانونية لتمكين جمعيات المزارعين من أداء دورها الإداري والاقتصادي ؛</p> <p>استعراض مناخ الاستثمار العام والقوانين الخاصة بالأراضي والخدمات المصرفية لتشجيع القطاع الخاص والمزارعين على الاستثمار في الزراعة ؛</p> <p>تفعيل حضور أصحاب الحيازات الصغيرة في الحوارات بشأن السياسات من خلال المبادرات المتعددة أصحاب المصلحة ؛</p> <p>تعزيز أدوار منظمات المنتجين في الإنتاج والحصاد والتسويق ؛</p> <p>دعم الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية في البيئة المواتية للإسراع في اعتماد التكنولوجيا والممارسات الزراعية الجيدة على نطاق أوسع ؛</p> <p>دعم إعداد سجلات وافية للمزارعين ضمن وزارات الزراعة بحيث تتوجه إليهم على نحو أفضل الخدمات والسياسات الزراعية وامتيازات الحماية الاجتماعية وبرامج المساعدة الاجتماعية.</p>	<p>الحوكمة والمؤسسات</p>
--	---	--------------------------